الخيارات المطروحة امام دول الجوار الجغرافي (تركيا، ايران)

الاستاذ الدكتور: احمد جاسم ابراهيم

مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية/جامعة بابل

البريد الإلكتروني Email : Ahmed.alshammari3@uobabylon.edu.iq

الكلمات المفتاحية: استراتيجية، مشرق عربي، سياسة ،تركيا ،دول الجوار.

كيفية اقتباس البحث

ابراهيم ، احمد جاسم، الخيارات المطروحة امام دول الجوار الجغرافي (تركيا، ايران)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Options presented to geographically neighboring countries (Türkiye, Iran)

Professor Dr. Ahmed Jassim Ibrahim
Babylon Center for Cultural and Historical Studies / University of Babylon

Keywords : strategy, Levant Arab, politics, Turkey, neighboring countries.

How To Cite This Article
Ibrahim, Ahmed Jassim, Options presented to geographically neighboring countries (Türkiye, Iran), Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2024,Volume:14,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstracts

Although some have elaborated on the alternative forms and forms of cooperation and building distinguished relations with neighboring countries, which need not be repeated, it must be said that the nature of Arab relations with neighboring countries and the current reality they are experiencing still needs to conduct more scientific studies that show the feasibility of different forms of cooperation. Cooperation for the parties concerned...also needs awareness that contributes not only to building a common perception, but rather helps everyone to remove the sensitivities and suspicions that still possess elements of the thinking of all parties and may perpetuate their intended effects. And if others see many calculated steps to conclude a historical reconciliation, they will essentially be like investing in the world. For the historical reconciliation that took place between the East and the West after the collapse of the former Soviet Union, between all parties and according to the permitted forms, it is not unlikely that the concerned parties will reach some frameworks or impose, each according to his point of view, many possible options for framing this effort, even if that matter is related to what It requires

prudence in measuring the balance of power and distinguishing between its active components. Here, everyone must not close the circle of actual or expected relationships between them, just as they should not place their thoughts on one straight level. This requirement imposes: everyone's knowledge of the rules and axioms of common understanding with prudence and calculation to build the outcome of operations for relative relationships. In it and perhaps put it in the scale of numerical or descriptive comparison. The geographically neighboring countries (Iran and Turkey) were not reassured, along the line, by their actions towards the Arabs and their issues based on their frequency and their convictions that these issues were not a permanent situation, so soon the line of revival began to dominate Arab action, forcing those countries to reconcile their actions and perhaps resort to the option of complacency. This matter was made clear more than once, whether with Turkey at the beginning of the fifties of the last century or with Iran at the end of the seventies of the same century. However, anyone who follows the neighboring countries (Turkey and Iran) finds that they are jointly trying to adopt calculated action options to confront the Arabs, whether out of anticipation, anger, or proving a fait accompli. Despite the difficulty of integrating all the facts about the choice of Turkey or Iran into one observatory or one landmark, the volatile circumstances in the region and the nature of the problems and their unity facing all parties made the latter reveal, even if alternately, the nature of its unified performance towards the Arabs, whether by succession, choice, or bargaining. We can monitor these options-:

الملخص

على الرغم من البعض اسهبوا في بيان الصور والاشكال البديلة للتعاون وبناء علاقات مميزة مع دول الجوار وبما يغني عن تكرارها، يتوجب القول ان طبيعة العلاقات العربية مع دول الجوار وبما تعيشه من واقع راهن مازالت بحاجة الى اجراء المزيد من الدراسات العلمية التي تبين جدوى الصور المختلفة من التعاون للاطراف المعنية ..كذلك بحاجة الى توعية تساهم ليس فيبناء تصور مشترك بل تعين الجميع على ازالة الحساسيات والظنون التي مازالت تمتلك عناصر تفكير جميع الاطراف وربما تديم اثارتها المقصودة.واذا كان البعض الآخر يرى بالعديد من الخطوات المحسوبة لعقد مصالحة تاريخية تكون اساسا،كأستثمار العالم للمصالحة التاريخية الحاصلة بين الشرق والغرب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، بينجميع الاطراف ووفق الاشكال المسموح بها،فأنه ليس من المستبعد ان تتوصل الاطراف المعنية الى بعض الاطر او تفرض كل حسب وجهة نظره العديد من الخيارات المحتملة لتأطير هذا الجهد حتى وان كان ذلك الامر مرتبطا بما

يتطلبه من حصافة في قياس موازين القوى والتمييز بين مقوماته الفاعلة .وهنا يجب على الجميع ان لايقفلوا دائرة العلاقات الحاصلة او المتوقعة بينهم مثلما لاينبغيان يضعوا افكارهم على مستوى مستقيم واحد،ويفرض ذلك المطلب: معرفة الجميع بقواعد وبديهيات الفهم المشترك بحصافة وتحسب لبناء حاصل عمليات للعلاقات النسبية فيها وربما وضعها في ميزان المقارنة الرقمية او الوصفية.

لم تكن دول الجوار الجغرافي(ايران وتركيا) مطمئنة، على طول الخط، لافعالها حيال العرب وقضاياهم تبعا لتوالدها ولقناعاتها بان تلك القضايا لم تكن حالة مستديمة فسرعان ما يبدأ خط الاحياء يسيطر على الفعل العربي ليجبر تلك الدول على لملمة افعالها وربما الركون الى خيار الاستكانة . وهذا الامر توضح اكثر من مرة سواءا مع تركيا في بداية الخمسينيات من القرن الماضي او مع ايران في نهاية السبعينيات من القرن ذاته.[١] الا ان المتتبع لم تقدم عليه دول الجوار (تركيا وايران) يجد انها تحاول مشتركة تبني خيارات فعل محسوبة بمواجهة العرب سواءا بتحسب او اغاضة او اثبات امر واقع. وعلى الرغم من صعوبة دمج جميع حقائق الاختيار لتركيا او لايران في مرصد واحد او معلم واحد الا ان الظروف المتقلبة بالاقليم وطبيعة المشاكل ووحدتها التي تواجه جميع الاطراف جعل الاخيرة تفصح حتى ولو كان ذلك بالتناوب عن طبيعة ادائها الموحد حيال العرب سواء بالتتابع او الاختيار او المساومة .ويمكننا رصد تلك الخيارات:-

اولا:- محاولة تركيا وايران لاثبات دورها المتفوق

واذا كان التاريخ يشير الى مراحل سياسية تفصح عن اصول هذا الخيار لدى الدولتين ، فأن الاوضاع الحالية اخذت تثبت وبما لايقبل الجدل معاودة تلك الدولتين الى تبني هذا الخيار سواءا لاستغلال حالة التردي التي يمر بها النظام الاقليمي العربي او استغلالا لما جاءت بها الاوضاع الاقليمية او الدولية من مظاهر تحرر جاءت بحقائق فعل محسوبة للانطلاق والافصاح عن رؤاها بخصوص التفوق وبناء معالم انطلاق تحقق في تبني خيارات تعلي من مطامحها الذاتية وتبني خيارات مصالح محسوبة لاتقلق الاطراف التي تبدو اكثر قدرة على التحرر والانطلاق في سياستها الخارجية تفاديا لمطامح متعارضة او طموحا في بناء دور في خضم التناقضات السياسية والاستراتيجية بين الاطراف الثلاثة. فتركيا المتوجهة نحو الجنوب والشرق محملة لابل مسكونة باداء دور الدولة الاقليمية العظمى الذي لايمر الا عبر افعال مقصودة تنال من الطموح والمصلحة العربية التي فهمت لدى تركيا كعقبة يوجب تجاوزها . فقد اشرت الخطوط العريضة التي رسمتها تشلر طوال السنوات الماضية كمحاولة لاحياء دورها الاقليمي سواءا في

احياء روابطها مع الشعوب الاسلامية او الشعوب الشرقية الغربية كجزء من مشروعها لاحياء دورها الاقليمي بعد ان اصيبت مكانتها الدولية بالتدني بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لاسيما بعد ان احتلت تركيا دورا اقليميا معروفا ومتميزا خلال العدوان الثلاثيني على العراق ومازالت تقدم قواعدها وموانئها لقوات التحالف. واذا كانت تركيا قد فطنت لخواص تفوقها فانها سعت ايضا الى استخدام تلك الخواص لتأدية دور الفاعل الاكبر في المنطقة رغم المعوقات التي تعترض تحقيق ستراتيجيتها سواء الداخلية المتمثلة في المشكلات السياسية الداخلية والاقتصادية ومنها العجز الكبير في الميزانية وارتفاع نسبة التضخم على الصعيد العسكري المتمثل في استنزاف القدرات العسكرية في مطاردة وقتال الاكراد علاوة على مشكلاتها الاقليمية والمتعددة مع كل من بلغاريا واليونان وروسيا وارمينيا وايران وسوريا والعراق.[٢]

وتنفيذا لذلك التفوق سعت تركيا الى:

١-الاصرار على مواقفها حيال قضية المياه التي بقدر ما مثلت حاجة ذاتية عدتها تركيا وظيفة اقليمية ينبغي استغلالها لصالح التاثير والتفوق حيث هدف رسم موقع اساسي لتركيا في الخارطة التي يجري رسمها للمنطقة سياسيا واقتصاديا وعسكريا تحت عنوان عملية السلام.[٣]

وفي الوقت نفسه مارست تركيا ضغطا مزدوجا على كل من سورية والعراق من خلال تقنين كمية المياه التي تتدفق عبر نهر الفرات الذي ينبع من الاراضي التركية ويتابع سيره عبر الاراضي السورية والعراقية لينتهي في الخليج العربي. ولم يقتصر الامر على تقنين المياه الشريان الحيوي للمزروعات والري من المناطق الزراعية السورية المتاخمة للنهر والتي تعتمد كليا على مياهه . بل ان الحكومة التركية عمدت قبل بضعة شهور الى تصريف المياه الملوثة عبر مجرى النهر.[٤] الامر الذي يسبب الكثير من الشقاء والمعاناة للمزارعين والمدن والقرى المجاورة لمجرى النهر كما كشف عن ذلك تحقيق ميداني اجرته مجلة الوسط مؤخرا في المناطق الحدودية المتاخمة لتركيا ولاتخفي المصادر التركية نيتها في استخدام ورقة المياه كوسيلة ضغط سياسي على سوريا لاعتبارات امنية (ايواء العناصر الكردية المناوئة لتركيا والمنتمية لحزب العمال الكردستاني P.K.K. بزعامة عبد الله اوجلان كما تزعم تركيا) فحسب بل تتجاوز ذلك لاستخدام هذه الورقة وسيلة ضغط في مفاوضات السلام السورية-الاسرائيلية.[٥]

ومن المعروف ان البلدين سورية وتركيا كانتا قد وقعتا اتفاقا في عهد الرئيس السابق اوزال في عام ١٩٨٧ نص على موافقة تركيا بصورة مبدئية على تصريف كمية ٥٠٠ متر مكعب من مياه الفرات في الثانية عند نقطة طرابلس الحدودية. الا ان تركيا لم تلتزم بالاتفاق منذ تسلم تشيلر

لرئاسة الوزارة عام ١٩٩٣ ولجأت الى المراوغة والمماطلة بشأن اجتماع اللجنة الثلاثية(العراقية–التركية—السورية).

اما بالنسبة لايران التي ارتبطت جهودها دوما بمطامح التفوق سواءا من خلال اثارة المطامح الايدولوجية–الاسلامية او من خلال مد فعلها التأثيري سياسيا من خلال اشاعة بذور التفتت داخل النظام الاقليمي العربي تعزيزا لمراكز منتقاة تؤدي ادوارا محسوبة وذات قدرة موصوفة للتأثير باتجاه العام ككل لاعتقادها بأن حيازة الدور الاقليمي لايمكن ان يتم بفعل ذاتي موجه بل بفعل ارباك موجه ومحرض عليه خاصة في اوضاع مرتبكة تكون فيها[٦] الفرصة واضحة ليس لضمان اواصر التلون مع مستدعيات الفعل العربي الذي اخذ بالتأثير كثيرا بحقائق التغير الدولية والاقليمية أو من خلال النفاذ الداخلي له حيث تبدو منافع ذلك اكبر بسبب استعداد الداخل العربي المضطرب لتلقي مثل هذه الافعال حتى لو كانت باتجاه تكتل الجهد الداخلي ضد النخب الحاكمة التي لم تنتبه الى ان مجتمعاتها تعبر عن كيان اختراقي واضح.حيث شتتها في تعيين رغبتها ووجهتها في قياس امنها الذي بدا متوسعا ومبعثرا تبعا لعدم قناعتها بجهودها في الاستجابة حيال التحديات التي ترصد غالبا باتجاهات ايدولوجية قومية او دينية الا ان فعلها العملياتي لايحقق في جدوى هذا التفسير او العلاج ليخرج الفعل وكأنه لاهدف يغطيه الامر الذي استغلته ايران لصالح بناء مبادرة تطوع ارادة العرب التي هي بالاساس من ثبات افكارهم[٧].وهكذا افقدت ايران العرب وعن قصد الاهلية اللازمة لصيانة امنهم لتتحول دالة أمنهم القومي من متغير فعال الى متغير خامل سهل من مهمة ايران للتلاعب بالبيئة العربية واعادة تقييم او جدولة الاوليات وترتيبها لصالح بناء دورها المتفوق .لتفرغ الفعل العربي الرسمي محتواه وتشوه الارادة الشعبية العربية.وهكذا يكون الفعل الايدولوجي—السياسي قد عوض عن كل عناصر الفعل الاخرى وتلك حسنة تضاف الى ذكاء السياسة الايرانية وجدوى السير في هذا السبيل.[٨]

ثانيا: المهادنة

منذ ان راقبت القومية العربية احتضار الدولة العثمانية ونضجت فكرا وتنظيما وممارسة نضالية قبل الفعل القومي للاتراك والايرانيين، اخذت دول الجوار تفرض نوعا من الاختيار لافعالها تفاديا لما تشعر من مخاطر تحيق بها، (فالعرب مازالوا يعتبرونا"الاتراك" قوة استعمارية ولدى ظهور اي مشكلة يتحدون ضدنا مع انهم لايستطيعون الاتفاق على موقف من اسرائيل...ولعلهم يعتبرون تركيا هدفا سهلا)[٩]...وشكلت وسائل الاعلام التركية الاخرى من (التعامل العربي، فبعض الدول العربية تستقبل احيانا دبلوماسيا بريطانيا افضل من استقبالها زعيما تركيا) وكذا بالنسبة لايران التي ترغب تجميل مسعاها الاستراتيجي حيال العرب الذين اخذ البعض منهم

ينظر لايران ، لاسيما مع استمرار دعواها بتصدير الثورة وبما تتساوى خلالها الحدود الايدولوجية مع الحدود الارضية حيث المسايرة الهادفة الى مد المجال الحيوي الايراني الى ابعد الحدود وكأنها عودة الى عصر الفتوحات الاسلامية، كعنصر هدم للامن وتشويه للمعتقدات.

وتأسيسا على ذلك، بدت النخب الحاكمة في كل من ايران وتركيا تبحث عن فرص لبناء مقدمات افعال تقريبية مع العرب تكون بمثابة اجراءات احترازية ضد الافعال الدفاعية العربية التي لم تكن لتهدف الا لطمأنة مصالحها ضد التفوق التركي.[١٠] والايراني ،وبناءا على ذلك سعت الدولتان الى تبني خيار المهادنة مع العرب يدفعها في ذلك مجموعتين من الدوافع:

المجموعة الاولى: تختص في تبني افعال مهادنة "عقلانية" مع العرب او بعض اطرافه تبعا لما تمر به تركيا وايران من اوضاع داخلية غير مواتية تدفعها الى ذلك كما هو الحال مع المسعى الايراني ازاء الخليج العربي بعد انتهاء الحرب العراقية—الايرانيةاو تركيا مع سورية قبل العدوان الثلاثيني على العراق.[١١]

ومع انتهاء فعالية هذه الاوضاع بتأثيرها على الافعال الخارجية التي دأبت على الترويج لها بدأت تلك الاطراف تجاوز كل افعالها الداخلية لصالح افعالها الخارجية التي هجرت فرصة المهادنة الى صالح فعل التفوق .فتركيا رغم ماتمر به من اوضاع داخلية عاودت فعلها الانفتاحي نحو النظام الاقليمي العربي[١٢]، بفعل مؤشر لاسيما وهي التي استثمرت تغير الاوضاع الدولية والاقليمية بعد مؤتمر مدريد والتصالح العربي–الاسرائيلي لصالح الشروع بمطالب خاصة افردت لها وظائف اقليمية كما مر تطويع الفعل السياسي الدولي والاقليمي لصالحها .لذلك الحال بالنسبة لايران التي بقيت تناور مع هذا الاسلوب طمعا في توظيف المتغيرات الدولية والاقليمية التي ناصبت العداء لصالح فعلها فهي وان كانت تهدف الى مهادنة دول الخليج والعراق علنا بسبب التواجد الاجنبي في الخليج والاهتمام الدولي بالقضية العراقية الا انها تخلت عن هذه السياسة عندما اخذت تنشر تأثيرها عبر حدود هاتين المنطقتين في سورية ولبنان والاردن والسودان والجزائر وحتى تونس رسميا وشعبيا يدفعها في ذلك دوافع محققة لاتخلو من حسابات وتوجهات اكثر اهمية.[١٣]

الا ان الاوضاع الداخلية في تركيا ومع وصول حزب الرفاه الاسلامي للسلطة بشر وكما يرى البعض تبعا لما يطالب به حيث انسحاب تركيا من حلف الاطلسي وضرورة تراجعها عن الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة والتوقف عن التبعية الاقتصادية والسياسية للغرب والعمل بدلا من ذلك على تمتين الروابط الاقتصادية والسياسية مع الدول العربية وتشكيل سوق اسلامية مشتركة لكنه يحرم استخدام العنف كوسيلة للوصول الى تلك الاهداف.[١٤] اخذت تفصح عن

مناورة تركية هدفها عدم استفزاز القوى العربية وبيان دورها سلميا طالما ان الاوضاع الدولية والاقليمية يتيح لها ذلك كما هو الحال مع الضواغط الدولية والاقليمية على ايران رغم احتفاظ الطرفين بأرائهم المغطاة لاعادة مشاعر المجد العثماني.[١٥] او المجد الصفوي.

اما المجموعة الثانية من الدوافع فتلك التي تختص برؤى تركيا وايران لاستغلال الواقع لبيان استعدادها لممارسة دور المهادنة لتقييم اطلالات هادئة على العرب طمعا للحصول على شبكة واسعة من المكاسب تلتقي اساسا مع مطمع العرب لبناء مشاريع للتعامل المتكافئ او التنافس المنضبط وعلى هذا الاساس التقت الدولتين تركيا وايران الى استغلال:

١-انتمائهما الاسلامي لاظهار تودها للعرب رغم ما ابدته بعض الاوساط الايرانية من نفعية واضحة بهذا الصدد حيث ذكر محمود سريع القلم(ان ايران يهمها لابل تستطيع ان تزدهر بوحدها، دون الالتفات الى العرب...ولكن يبدو ان الاسلام يشدها وربما يدفعها بقوة نحو ذلك).[١٦] وهكذا بدت ذرائعية ايران واستخدامها كوسيلة لاضفاء سلمية على افعالها الاستراتيجية .كذلك الحال بالنسبة الى تركيا التي لم تكن لتستخدم الاسلام الا لبناء دورها الاقليمي فعبر الاسلام تتمكن تركيا من تأدية دورها كجسر يوصل بين الشرق والغرب ، وعبره تستطيع ان تحوز على رضى العرب في مهام تبدو انها مكلفة بها من قبل الغرب.

٢-تفوقهما الاقتصادي بدرجة او باخرى كما هو الحال مع تركيا وانفتاحها نحو الخليج العربي وشمال افريقيا حيث مصر وليبيا والجزائر وحتى المغرب لاسيما وان التقدم الصناعي فيها يسمح بذلك. وكذلك الحال بالنسبة الى ايران التي بدت تفكر بذات الاسلوب تحت حجة الوظيفية التي يمكن ان تؤسس مداخل معينة لتدعيم الفعل السياسي او التعاون فيه.

٣-حاجاتهما الامنية التي بدت اكثر ارتباطا بالعرب لاسيما بعد التوجه التركي اقليميا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع مهمته كجدار صد لحلف الاطلسي ضد السوفيت وبعد ان اخذت ايران تدرك ان همها الامني شرقا لايمكن ان يكون مجديا فساحة فعلها الاساس هو الوطن العربي رغم مناورتها بين حين واخر نحو آسيا الوسطى.[١٧]

من جانب اخر اخذت دول الجوار وتحت تجنب الصدام البيني بينهما وعدم تحمل النظام الاقليمي العربي لمجرى هذا الصدام او ربما التعارض سعت كلاهما الى تبني خيار المهادنة البينية باسلوبين:

الاول: التعاون الثنائي بين تركيا وايران وبما يحقق اقصى عائد ينعكس ايجابيا على دورهما او ادوارهما في الوطن العربي لاسيما بعد التغيرات الحاصلة في الذهنية السياسية للنخب الحاكمة

ومانتج عن زيارة اربكان لطهران في حزيران ١٩٩٦ التي ارست حقائق انفتاح تركي نحو ايران يوازي الانفتاح التركي الذي قام به سليمان ديميريل نحو اسرائيل.[١٨]

وعلى الرغم من حساب البعض ان مثل هذه العلاقات ستغير من مجرى المهادنة لصالح فعل التفوق والتاثير في النظام الاقليمي العربي وان كان ذلك الامر صحيحا الا ان احتمالية توافقية المواقف بين الطرفين حيال الاطراف العربية والعلاقات معها او حيال القضايا العربية او الموقف منها لاسيما في ضوء اختلاف ارتباطاتهما السياسية مع العرب او موقفهما من اسرائيل ستجعل الطرفين يصرا على استخدام نفوذهما العربي الذي لايمكن ان ياتي الامن الا من خلال المهادنة مع العرب لصالح التأثير على مواقف بعضها البعض.

الثاني: التعاون الجماعي المشترك مع اطراف اخرى لاسيما في جمهوريات آسيا الوسطى التي اخذت تؤكد وجودها كساحة للتفوق او لتفريغ المواقف المتعارضة .فايران لها مطامحها المعللة بدوافع متعددة. وتركيا لها دوافع مماثلة المعللة بذات الدوافع تقريبا[١٩]، وعلى الرغم من حساب البعض بان تلك العلاقات لاتخلو من حالات صدام محسوبة فان البعض الاخر يرى ان الجمهوريات الاسلامية تمثل ساحة منتخبة للالتقاء الجماعي لاسيما وان ايران هجرت الخليج وتركيا ترغب بجر العرب اليها خارج نطاق صراعاتهم البينية وهكذا مثلت آسيا الوسطى ساحة هدنة محسوبة ستلقي بآثارها على جميع اطراف العلاقةالعربية– الايرانية او العلاقة العربية– التركية [٢٠]، لاسيما مع دخول العديد من الاقطار العربية لساحة الجمهوريات الاسلامية(جمهوريات آسيا الوسطى).

ثالثا: تطويق الفعل العربي

لقد طرحت وعلى امتداد التاريخ الحديث العديد من الخيارات من قبل تركيا وايران لتطويق فعل البلدان العربية كجزء من مشروعها لمزاحمة الاخيرة ليس في اقليمها المشترك بل مزاحمتها ايضا على الادوار التي يمكن ان تقدم او تحكم او ترغب البلدان العربية تأديتها قوميا او اقليميا كما هو الحال مع التحسب الايراني والتركي على حد سواء للتطلع العراقي نحو أداء دور قومي مشروع في النظام الاقليمي العربي لاسيما في منطقة الخليج العربي. فأيران عدّت ذلك خطرا يهدد مشروعها الاسلامي وتركيا رأت به وعلى لسان رئيسها الراحل تورغت أوزال أنه خطر يهدد الدور والمكانة المتميزة والمتبلورة لتركيا.[٢١]تأسيسا على ذلك سعت تركيا الى تبني خيار تطويق النظام الاقليمي العربي والفعل العربي بهدف تدجينهما وتقويض خياراته لصالح المباشرة بترتيب اوضاعه ولاتخاذه مسرحا لاداء دور لها كقوة اقليمية عظمى .فقد سعت تركيا وبعد العدوان الثلاثيني على العراق الى:[٢٢]

١- نسج علاقات متميزة مع ايران حتى لو كلفها ذلك معارضة مشروع داماتو الامريكي الذي يحظر على الشركات والمؤسسات الاجنبية التعامل مع ايران اقتصاديا.

٢- نسج علاقات متميزة مع دول الخليج كجزء من مشروعها للانفتاح حيال هه المنطقة والبحث عن دور وربما بتكليف من الغرب للمشاركة في ترتيبات أمنية اقليمية معدة لهذا الغرض.[٢٣]

٣-نسج علاقات محسوبة مع اسرائيل توطئة لخلق نظام اقليمي يكون لتركيا فيه دور مؤثر وفعال يضم الى جانبها اسرائيل والاردن ، التي اخذت بعد زيارةالملك حسين لتركيا في مايس ١٩٩٦ تحاول الافادة من التفوق المائي التركي والعسكري الاسرائيلي لزيادة دورها ومكانتها الاقليمية ، ومصر وعراق مابعد (صدام).[٢٤]

٤- اقامة علاقات محسوبة مع مصركجزء من دورها الوساطي بين العرب واسرائيل او بين العرب- العرب كما هو الحال مع دور مصر في العلاقات السورية- التركية.

٥- اقامة علاقات متميزة مع اليمن والسودان وليبيا تكون مشروعا لتغطية كافة بلدان العالم العربي بفعلها المؤثر الذي سيحقق لتركيا مشروعها الانفتاحي الذي يقدم تركيا كعنصر استقرار اقليمي مؤثر وربما بدعم غربي.[٢٥]

وعلى الرغم من وجاهة هذا الفعل الا ان الدور التركي فيما يسمى بالمشروع الشرق اوسطي يبقى هو الاكثر اهمية وتأثيرا في هذا المجال اذ حرصت تركيا على الاستفادة من الارث التاريخي الذي يربطها بدول المنطقة لاسيما في ظل الفراغ الاستراتيجي الناجم عن المتغيرات العالمية والاقليمية والذي سيسوغ عاجلا ام اجلا اعادة تشكيل المنطقة والتي ينبغي ان تستغل لصالح بناء دور ومكانة مهمة لتركيا.[٢٦]كما حرصت على تبني الافعال الخاصة بالموازنة في التزاماتها القديمة بالامن الاقليمي مع الالتزام الجديد بالامن الوطني والتحول من ضمان الامن بقوة السلاح الى توفير الامن عن طريق التنمية والارتباطات الاقتصادية.[٢٧] فضلا عن حرصها على دور القوة الاقتصادية الكبرى في الشرق الاوسط لاسيما بعد ان اثبتت تجربتها في التحول الى اقتصاد السوق عام ١٩٨٠ نجاحا ملحوظا على الصعيد الصناعي[٢٨] والذي تلقى دعما غربيا كبيرا[٢٩].كما حرصت ضمن هذا الاطار على الاستفادة مما تملكه من ثروات مائية باعتبارها المورد الحيوي الذي سيدخل في صلب صياغة معادلة شرق اوسطي جديد واحدى المداخل المهمة التي ستعمد تركيا على توظيفها لصالح دورها الذي يقوم على اساس التماثل في امتلاك شروط القوة والنفوذ [٣٠].

وهكذا بدا لتركيا ان طمأنتها(هواجسها) تمر من خلال نجاعة دورها الاقليمي نظرا لما تمثله تلك الحاجات من وظائف اقليمية ينبغي انجازها او مداخل لتدعيم دورها الاقليمي في الشرق الاوسط[٣١].وتأسيسا على ذلك سعت تركيا توطئة لدخولها في المشروع الشرق اوسطي الى:

١-اقامة شبكة سلام شامل في المنطقة.وتلك مهمة لن تتحقق بالتقاطب الاقليمي بل بالتحرك والارادة. وهنا بدت تركيا مصرة على تغليف تلك الارادة بمشاريع لصالح دورها كمشروع انابيب السلام.[٣٢]

٢- العمل على ملئ الفراغ السياسي-الاستراتيجي في المنطقة عبر تأدية دور اقليمي متميز.[٣٣]

٣- العمل على اعادة تشكيل المنطقة بالاعتماد على فكرة الشرق ككيان سياسي واقتصادي وعسكري تكون تركيا على رأسه لاسيما وان منطقة الشرق الاوسط (تعيش مرحلة قيام نظام اقليمي جديد لتركيا دور هام في ترسيخه وتحديد معالمه)[٣٤].

٤- المشاركة بقوة في احلال السلام من خلال تسوية الصراع العربي – الاسرائيلي لتؤكد استعدادها للمغامرة في تبني فكرة الشرق الاوسط الجديد بشكل فاعل ومؤثر وما يعنيه ذلك من تخلي تركيا عن سياسة ترك الامور لاصحابها المعنيين او تجنب الوقع في رمال المنطقة المتحركة بعدم الاقتراب منها.[٣٥]

وتأسيسا على ذلك نرى ان ملامح التصور التركي للمشروع الشرق اوسطي تتماثل مع التصور الاسرائيلي في خلق اسرة اقليمية واحدة لانعاش الاقتصاد ومواجهة الحركات الاسلامية. وهنا يقول بيريزط انه بامكان اسرائيل وتركيا ان تقومان بتعاون مشترك لمواجهة الارهاب في دول كثيرة....وتتعاون معا بمجالات مختلفة في آسيا الوسطى....(ونتمنى ان تكون تركيا طرفا رئيسيا في المؤتمرات القادمة في الشرق الاوسط ومساهمتها في المنطقة بعد تأسيس الحكم الذاتي).[٣٦]

بالمقابل سعت تركيا تبني ذات الخيار –النظام الاقليمي العربي- لاسيما بعد ان وجدت وتبعا للارث الصراعي الذي تأجج بين العرب والايرانيين اثناء وبعد الحرب العراقية- الايرانية[٣٧] ان فعلها المباشر في اقليمها ينتابه بعض الاحتواء الذي اصبح طابعا اعتياديا واستراتيجية محسوبة غربية ام عربية حيال ايران التي اخذت تفكر ، كما مر بنا، الى اختراق هذا الطوق عبر حركة قافزة ، تذكرنا بالحركة الاسرائيلية عام ١٩٧٦ ، الى خارج الطوق الاقليمي المباشر لتشارك تركيا في بعض نقاطه الا ان الاخيرة تلقى قبولا محسوبا اكثر من ايران لاسيمابعد اعلانها عن نموذجها الديمقراطي العلماني وحسها الغربي الذي بدأ اكثر قبولا لدى النخب الحاكمة العربية

والاهم ان ايران ارادت من ذلك معاودة نشاطها والحفاظ على قوة تأثيرها في اقليمها حتى عن بعد .فسعت الى:

اولا: تأمين مسعاها العقلاني في منطقة الخليج مع اظهار مبادرات اعتدال وترويج لدورها في تأمين الاستقرار في منطقة الخليج لكسب المزيد من التأييد الغربي لما هو مرسوم لها من دور[٣٨]

ثانيا : محاولتها لاقامة علاقات ولو بحدها الودي مع بعض بلدان الخليج العربي.

ثالثا: اقامة علاقات متميزة مع سوريا والسودان وحتى ليبيا والاردن.

وهذا يعني ان ايران لم تسع الى تطويق الفعل العربي بطوق كامل كما حصل مع تركيا وانما محاولة تطويق بؤر الفعل المضادة فاسرائيل تطوق بحزام سوري لبناني وفلسطيني داخلي ومصر مطوقة افريقيا ومن السودان وهكذا.

وأزاء ذلك يبقى لزاما علينا تناول الاطار المطروح لتأطير العلاقات العربية– الايرانية لاسيما في ظل مايسمى بالمشروع الشرق اوسطي الذي تعددت آلياته المؤسسية امنيا واقتصاديا وسياسيا وتسليحيا[٣٩]. والذي اصر دعاته على اخراج ايران عنوة منه.ومهما تكن مسببات اخراجها من هذا الاطار المستحدث .الا ان انضمام العرب لهذا (النظام) المشروع لايعني انهم امتلكوا امر الضغط على ايران او تحجيمها بل على العكس من ذلك فالعرب ضمن هذا الاطار سيكونون فرادى وتتنوع اساليب تعاملهم مع ايران التي تضمن التعامل مع العرب كاقطار لا كوحدة متكاملة ذات بعد مؤثر واحد. وبهذا تكون لها منافذ محسوبة للتأثير اخذت باستغلالها متبعة استراتيجية القضمات. لاسيما ولديها مفاتيح ضغط متعددة بحرا حيث مكنتها في السيطرة على مضيق هرمز ،سياسيا حيث مكنتها السياسية وتعدد خياراتها المتاحة أمنيا تصاعد قدرتها في فرض خلاصات جهدها على الاخرين والتي عبرت عنها بافعال ملموسة كما هو حال اعادة سيطرتها على جزر ابو موسى ومشاريع دعمها للاقليات،واجتماعيا حيث قدرتها في تحريك جهود الجاليات الايرانية في اقطار الخليجن وايدولوجيا حيث مسعاها في دعم او الترويج لمطامحها في فرض تأثيرها الطائفي. وهكذا فان العرب حتى ولو سلموا بخيار الشرق اوسطي لم يسلموا من آثار الفعل الايراني الطموحة لاسيما دول الخليج التي ستظل حتى مع استحداث افضل مايمكن من اتفاقيات امنية مع الدول الكبرى معرضة دفاعيا وامنيا للتهديدات الايرانية بسبب ضآلة قدرتها العسكرية وضعف مناعاتها الامنية الكلية[٤٠].

ورغم قناعة جميع دعاة هذا الاطار بالنتائج المترتبة على فرض نظام شرق اوسطي على العرب الا انهم اختلفوا في كيفية رصد الآليات التي تتخذها العلاقات العربية– الايرانية ضمن هذا الاطار.فالبعض اصر على ضرورة ان يتضمن هذا النظام حصة ايرانية لا كعنصر موازن للفعل

الاسرائيلي تبعا لما تمثله من قوة كبح مضافة يجاور القدرة العربية ضد اسرائيل تبعا لما توجد بين العرب والايرانيين من قواسم مشتركة تؤدي لصالح واحد.بل لان العرب مازالوا غير مطمئنين لفورة التغيير التي اجتاحت اقليمهم فالنتائج المترتبة عليها تحمل بعدا استثنائيا في تكوينها [٤١].

كما ان التسوية السلمية بين الاطراف العربية واسرائيل لم تكتسب الدرجة القطعية لصالح تكافؤ المكاسب لجميع الاطراف مثلما لاحت ظروف جديدة جعلت من حالة التطبيع الشامل من قبل العرب مع اسرائيل تكتنفها صعوبات متعددة من جانبها ويجعلهم في وضع افضل لكبح جموح اي تطرف او تهديد تبديه حيال الاطراف العربية.

بينما رأى البعض الاخر ان الواجب يقتضي في حالة اكتساب مفردات النظام الشرق اوسطي درجته العملياتية ابعاد أيران عنه شرط عدم اغفال أيماءاتها وحجة هؤلاء ان الامن في الشرق الاوسط هو أمن واحد وان ثقله الاساس يقع في جوار ايران للخليج العربي المنطقة الشديدة الثراء والتي تتسم في نفس الوقت بالضعف الشديد للمناعة الامنية وبمستويات تعرض أمني داخلي وخارجي مرتفعة للغاية.[٤٢] فضلا عن احتلال الخليج الموقع المؤثر في صياغة النظام الشرق اوسطي وحرص ذلك النظام على تأمين سلامة الجسد الخليجي. وقد حبذ دعاة هذا الاتجاه قيام تعاون وظيفي بين اطراف النظام وايران معتمدين على المظلة الخارجية التي ستؤمن لهذا النظام ووحداته والقادر على تحييد اي اثر سلبي ممكن ان تفعله ايران.واغلب الظن ان ايماءات هذا الرهط مأخوذة ببقاء الفعل الدولي هو الاساس والحاكم في الشرق الاوسط . بينما اتجه رهط اخر بأفكاره الى حتمية تحجيم ايران من قبل الغرب مقابل اغترابها عن طموحها الاقليمي وحجتهم في ذلك طالما ان النظام الشرق اوسطي قد جاء بتأثيره على العرب ليحل نظامهم القومي فأنه من الاولى تحجيم ايران غربيا فضلا عن الضغط الذي ستمارسه اسرائيل على الغرب لتحقيق هذا الهدف[٤٣].

الخاتمة والاستنتاجات

وأزاء هذه المعادلات المختلفة الاسس والنتائج معا .فأن الراصد يستنتج من كافة السيناريوهات اعلاه ان العرب في ظل نظام الشرق اوسطي وبعد ان فقدوا مبررات جمعهم القومية سيستخدمون كمعوق وكابح ومفتت للقدرة الايرانية لاسيما الاسلامية منها.وهكذا تبدو العلاقات العربية–الايرانية هي الضحية حيث ستفقد شخصيتها لتذوب في علاقات ثنائية تكون المبادرة فيها مبسترة ويفقد الطرفين اية فرصة لاعادة تأطيرها لمواجهة التطرف الاسرائيلي او التهديد الغربي.كما ستجعل فروض النظام الشرق اوسطي تلك العلاقات بعيدة عن الاستقرار لا بسبب منازعة ايران لاثبات كينونة فعلها في اقليمها والتي ستأتي بالتأكيد بحقيقة التصادم مع العرب لاسيما ومنافذ

ذلك التصادم سالكة فضلا عن ما تحسبه ايران من الارتباطات الخارجية للعرب كتهديدات موصوفة لها لايستبعد الرد عليها عنفا.ومهما يكن من امر فأن غالبية الاوساط أبدت امتعاظا عن جدوى الانظواء تحت أطار هذا النظام لبلورة صيغة تفعيل للعلاقات العربية– الايرانية.

الهوامش

[1] T,Bassun.Canftict and war in the Middle East 1967-1991, Regional Dynamics and the super powers, international journal of middal east studies, no,3,1994,p.540

[2] Park,R.B.The politics of miscalculation in the middle east , International Journal of Middle East studies, no.3,1994,p.549

[٣] فايز سارة، ندوة حول مشكلة المياه في الشرق الاوسط ، قراءات سياسية ، العدد٢، ١٩٩٤،ص٢٠٩.

[٤] فتحي علي حسين، "الموارد المائية والعلاقات الاقليمية في الشرق الاوسط "، مجلة السياسة الدولية، العدد١١٨، ١٩٩٤،ص٢٧.

[٥] مجلة الوسط بيروت،١٤ حزيران ١٩٩٦.

[٦] حسن مشهدي، "مراقبة التسلح والامن القومي في الشرق الاوسط، منظور ايراني"، مجلة دراسات فلسطينية ، العدد٢٠، ١٩٩٥، ص٩٨.

[٧] ميشال نوفل،"النزاع المؤجل في الخليج". مجلة شؤون الاوسط،العدد١٩٩٥،٣٩،ص٤.

[8] Banuazizi,A.,Iran s Revolutionary Impasse, Political Pactionalism,and Societal Resistance, middle east report, no-191,1994,p.8.

[9] Kamel, A, Turkey Relation with the Arab World foreign policy ,no.4,1974,p.23.

[10] Turkey s Foreign policy objectives, Dis politik foreign policy institute,ANKARA,NO.1-2,1993.P.31.

[١١] وحيد كوثراني،الادراك المتبادل،ص٧١.

[12] Soyal,ls. Swenty of Turkish-Arab relation 19920—1990, studies of Turkish Arab relations, Istanbul,1991,p.18.

[13] Johnson, J., Just War and the Gulf war , Lanham,1991,p.96.

[١٤] سامي شورش،اربكان وسياسته الجديدة، الاهرام في ١٢ آب ١٩٩٦.

[15] Roulean,E., The Challenges to Turkey foreign affairs, no.,5,1993,p.115-125.

[١٦] محمود سريع القلم، كلمة افتتاحية لندوة العلاقات العربية الايرانية التي عقدت في قطر ايلول ١٩٩٥

[١٧] عبد الرحمن احمد الداود، العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي، اطروحة دكتوراة غير منشورة ،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، ١٩٩٧،ص٢١٨.

[١٨] ينظر :صحيفة الاهرام ، في ١٣ تموز ١٩٩٦.

[١٩] مجلة شؤون تركية ، العدد١٩٩٥،١٤،ص٥٣.

[20] Robins, P.,Turkey and the middle east ,London,1992,p.52.

[21] New York Times,10-12-1990.

[٢٢] مصطفى محمد عبد الحميد ثابت"العلاقات العربية –التركية بعد حرب الخليج،الطموحات الاقليمية والخيار الاستراتيجي الاقليمي"، مجلة الفكر العربي،العدد٤١، ١٩٩٢،ص١٢٠.

[٢٣] سعد ناجي حواد ومنعم العمار، الخليج العربي في عالم متغير، المصدر السابق،ص٤٨.

[٢٤] ينظر التقرير الخاص الذي نشرته دار الجليل للنشر،عمان، حزيران، ١٩٩٦.

[25] Kun sholm, B.R.,Turkey and the west, Foreign Affairs, no.2,1991.

[26] Parker, M., Turkey the shape of security, the middle east, no.198,1991,p.43.

[27] New York Times,24-4-1991.

[28] World Bank , Turkey Economic Development, 1990,p.187.

[٢٩] سعد ناجي زمنعم صاحي حسين ، " الامن التركي بين مهمتين"، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨، ١٩٩٤، ص٤١.

[٣٠] معين حداد،"الرهانات المائية السياسية في الشرق الاوسط "،مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد ٣١،١٩٩٥، ص٥٨.

[٣١] ناصيف حتى، الوطن العربي وتركيا في ستراتيجيات القوى العظمى ، مجموعة باحثين، العلاقات العربية التركية، المصدر السابق،ص٤٧٣.

[٣٢] انور عبد الملك، رجلان من تركيا، الاهرام في ٤ حزيران ١٩٩٦.

[٣٣] نبيل عبد الفتاح، العرب في النظام الغربي الى النظام الشرق اوسطي تحت التشكيل، مجلة السياسة الدولية، العدد١١١، ١٩٩٣، ص٦٣.

[٣٤] فيليب روبنسن، خيارات انقرة تتحدد شرقا، ترجمة ميخائيل نجم الخوري، قرطبة للنشر والتوزيع والابحاث، قبرص، ط١، ١٩٩٣، ص٢٥—٣٧.

[٣٥] سمير صالحة ، سياسة تركيا الشرق اوسطية مؤشرات التحول ومتطلباته ، مجلة شؤون الاوسط، العدد٣٩، ١٩٩٤،ص٣١.

[36] Peres,sh,The new middle EAST-/OPSIT,P.82.

[37] C.Hume.Iran and Iraq War ,op.cit,p.108.

[٣٨] سعد ناجي جوادومنعم العمار، الخليج العربيفي عالم متغير، المصدر السابق،ص٥٣.

[٣٩] للمزيد عن هذا المسعى الملون، ينظر: منعم العمار ونزار الحيالي، سباق التسلح في الشرق الاوسط، المصدر السابق ، ص١٨.

[٤٠] محمود سريع القلم، المصدر السابق، ص٣٨.

[٤١] ابراهيم كروان ، "المعضلات العربية في التسعينات"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٧، ١٩٩٤، ص٨.

[٤٢] وليد محمود عبد الناصر، "ايران نحو الحسم والتصعيد ام الاستمرار"، مجلة السياسة الدولية، العدد١١٧، ١٩٩٤، ص٢٥.

[٤٣] عن تحجيم ايران غربيان ينظر: Lake, A.From Containment to Enlargment . Vital speech of the Day LX,NO.1,1993,P.13-18.

قائمة المصادر العربية

-فايز سارة، ندوة حول مشكلة المياه في الشرق الاوسط ، قراءات سياسية ، العدد٢،١٩٩٤.

-فتحي علي حسين، "الموارد المائية والعلاقات الاقليمية في الشرق الاوسط "، مجلة السياسة الدولية، العدد١١٨، ١٩٩٤.

-مجلة الوسط بيروت،١٤ حزيران ١٩٩٦.

–حسن مشهدي، "مراقبة التسلح والامن القومي في الشرق الاوسط، منظور ايراني"، مجلة دراسات فلسطينية ، العدد ٢٠، ١٩٩٥.
–ميشال نوفل،"النزاع المؤجل في الخليج". مجلة شؤون الاوسط،العدد١٩٩٥،٣٩،.
–سامي شورش،اربكان وسياسته الجديدة، الاهرام في ١٢ آب ١٩٩٦.
–محمود سريع القلم، كلمة افتتاحية لندوة العلاقات العربية الايرانية التي عقدت في قطر ايلول ١٩٩٥
–عبد الرحمن احمد الداود، العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي، اطروحة دكتوراة غير منشورة ،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، ١٩٩٧.
–صحيفة الاهرام ، في ١٣ تموز ١٩٩٦.
–مجلة شؤون تركية ، العدد١٩٩٥،١٤.
–مصطفى محمد عبد الحميد ثابت"العلاقات العربية –التركية بعد حرب الخليج،الطموحات الاقليمية والخيار الاستراتيجي الاقليمي"، مجلة الفكر العربي،العدد٤١، ١٩٩٢.
–سعد ناجي حواد ومنعم العمار، الخليج العربي في عالم متغير، المصدر السابق،.
– التقرير الخاص الذي نشرته دار الجليل للنشر،عمان، حزيران، ١٩٩٦.
–سعد ناجي زمنعم صاحي حسين ، " الامن التركي بين مهمتين"، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨، ١٩٩٤.
–معين حداد،"الرهانات المائية السياسية في الشرق الاوسط "،مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد ١٩٩٥،٣١،.
–ناصيف حتى، الوطن العربي وتركيا في ستراتيجيات القوى العظمى ، مجموعة باحثين، العلاقات العربية التركية، المصدر السابق،.
–انور عبد الملك، رجلان من تركيا، الاهرام في ٤ حزيران ١٩٩٦.
–نبيل عبد الفتاح، العرب في النظام الغربي الى النظام الشرق اوسطي تحت التشكيل، مجلة السياسة الدولية، العدد١١١، ١٩٩٣،.
–فيليب روبنسن، خيارات انقرة تتحدد شرقا، ترجمة ميخائيل نجم الخوري، قرطبة للنشر والتوزيع والابحاث، قبرص، ط١، ١٩٩٣.
–سمير صالحة ، سياسة تركيا الشرق اوسطية مؤشرات التحول ومتطلباته ، مجلة شؤون الاوسط، العدد٣٩، ١٩٩٤.
–سعد ناجي جوادومنعم العمار، الخليج العربي في عالم متغير، المصدر السابق،.
–ابراهيم كروان ، "المعضلات العربية في التسعينات"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٧، ١٩٩٤.
–وليد محمود عبد الناصر، "ايران نحو الحسم والتصعيد ام الاستمرار"، مجلة السياسة الدولية، العدد١١٧، ١٩٩٤.

List of Arabic sources

-Fayez Sarah, symposium on the water problem in the Middle East, Political Readings, No. 2, 1994.
-Fathi Ali Hussein, "Water Resources and Regional Relations in the Middle East," International Politics Journal, Issue 118, 1994.
-Al-Wasat Magazine, Beirut, June 14, 1996.

-Hassan Mashhadi, "Arms Control and National Security in the Middle East, an Iranian Perspective," Journal of Palestinian Studies, Issue 20, 1995.
-Michel Nofal, "The Deferred Conflict in the Gulf." Middle East Affairs Magazine, Issue 39, 1995.
-Sami Shorsh, Erbakan and his new policy, Al-Ahram, August 12, 1996.
-Mahmoud Saree Al-Qalam, opening speech for the Arab-Iranian Relations Symposium held in Qatar in September 1995.
-Abdul Rahman Ahmed Al-Daoud, Arab relations with geographically neighboring countries, unpublished doctoral thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 1997.
-Al-Ahram newspaper, July 13, 1996.
-Turkish Affairs Magazine, Issue 14, 1995.
-Mustafa Muhammad Abd al-Hamid Thabet, "Arab-Turkish relations after the Gulf War, regional ambitions and the regional strategic choice," Arab Thought Magazine, Issue 41, 1992.
-Saad Naji Hawad and Munim Al-Ammar, The Arabian Gulf in a Changing World, previous source.،
-Special report published by Al-Jalil Publishing House, Amman, June 1996.
-Saad Naji Zamanam Sahi Hussein, "Turkish security between two tasks," International Politics Magazine, No. 18, 1994.
-Moin Haddad, "Political Water Stakes in the Middle East," Middle East Affairs Magazine, No. 31, 1995.،
-Nassif Heti, The Arab World and Turkey in the Strategies of the Great Powers, a group of researchers, Arab-Turkish relations, the previous source.،
-Anwar Abdel Malik, two men from Türkiye, Al-Ahram on June 4, 1996.
-Nabil Abdel Fattah, Arabs in the Western System to the Middle Eastern System Under Formation, International Politics Journal, Issue 111, 1993.،
-Philip Robinson, Ankara's Options Are Determined in the East, translated by Mikhail Najm Al-Khoury, Cordoba Publishing, Distribution and Research, Cyprus, 1st edition, 1993.
-Samir Salha, Turkey's Middle East Policy, Indicators of Transformation and Its Requirements, Middle East Affairs Magazine, Issue 39, 1994.
-Saad Naji Jawadum Al-Ammar, The Arabian Gulf in a Changing World, previous source.،
-Ibrahim Karawan, "Arab Dilemmas in the Nineties," International Politics Journal, No. 117, 1994.
- Walid Mahmoud Abdel Nasser, "Iran towards resolution and escalation or continuation," International Politics Journal, No. 117, 1994.

المصادر الاجنبية

- T,Bassun.Canftict and war in the Middle East 1967-1991, Regional Dynamics and the super powers, international journal of middal east studies, no,3,1994,p.540
- Park,R.B.The politics of miscalculation in the middle east , International Journal of Middle East studies, no.3,1994,p.549
- Banuazizi,A.,Iran s Revolutionary Impasse, Political Pactionalism,and Societal Resistance, middle east report, no-191,1994,p.8.
- Kamel, A, Turkey Relation with the Arab World foreign policy ,no.4,1974,p.23.

-Turkey s Foreign policy objectives, Dis politik foreign policy institute,ANKARA,NO.1-2,1993.P.31.
-Soyal,ls. Swenty of Turkish-Arab relation 19920—1990, studies of Turkish Arab relations, Istanbul,1991,p.18.
- Johnson, J., Just War and the Gulf war , Lanham,1991,p.96.
- Roulean,E., The Challenges to Turkey foreign affairs, no.,5,1993,p.115-125.
- Robins, P.,Turkey and the middle east ,London,1992,p.52-.
New York Times,10-12-1990.
- Kun sholm, B.R.,Turkey and the west, Foreign Affairs, no.2,1991.
- Parker, M., Turkey the shape of security, the middle east, no.198,1991,p.43 .
- New York Times,24-4-1991.
- World Bank , Turkey Economic Development, 1990,p.187.
- Peres,sh,The new middle EAST-/OPSIT,P.82.
-:Lake, A.From Containment to Enlargment . Vital speech of the Day LX,NO.1,1993,P.13-18.